شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١
قطاع التكاليف والاستثمار

السادة/ البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد/...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم الاتى:-

١- تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية المعدة طبقا لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠ لسنه ٢٠١٥ عن الفترة المنتهيه فى ٢٠٢٤/٣/٣١)
٢- تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفترة المنتهيه فى ٢٠٢٤/٣/٣١
٣- قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٤/٣/٣١
٤- قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٤/٣/٣١
٥- قائمة الدخل الشامل عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٤/٣/٣١
٦- قائمة التغير فى حقوق الملكية فى ٢٠٢٤/٣/٣١
٧- قائمة التدفقات النقدية فى ٢٠٢٤/٣/٣١
٨- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٤/٣/٣١

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ....

مسئول الاتصال
مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/ عرفات بدراوى راغب"

المركز الرئيسى : ١٩ ش الجلاء – طنطا ت: ٠٤٠/٣٥٤٨٣٨٤ - ٠٤٠/٣٥٤٨٥٤٧ تلفاكس
E-mail deltamillscomputer@gmail.com deltamills3@gmail.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

فى ٣١ مارس ٢٠٢٤

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة في قائمة المركز المالى فى ٣١ مارس ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الإستنتاج المُتحفظ :

- بلغ صافى الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتي ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٢٥١,٨٢٩ مليون جنيه مقابل نحو ١٤٣,٤٨٣ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ١٠٨,٣٤٦ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية ومنها الفوائد الدائنة ، إيرادات وأرباح متنوعة بنحو ١٩١,٤٣٧ مليون جنيه وبنسبة ٧٦,٠٢% من الربح المُحقق مما ساهم في زيادة الربح المُحقق بنحو ١٦٨,٧١٠ مليون جنيه عن المستهدف خلال الفترة والبالغ نحو ٨٣,١١٨ مليون جنيه وبنسبة تحقيق مستهدف بلغت ٣٠٢,٩٧% مما يشير إلى عدم دقة التقديرات بالموازنة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- عدم قيام الشركة بتعديل المادة رقم (٧) من النظام الأساسي للشركة والسجل التجاري وفقاً لأخر تعديلات على هيكل المساهمين.
- لم تتضمن نسخة السجل التجاري وفقاً لأخر مُستخرج رسمي بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١١ بعض البيانات والملاحظات الخاصة بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة والمُتعلقة برأس مال الشركة ونسب المُساهمة.

تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ قيمتها نحو ٣٠٠,٢٦٧ مليون جنيه (بعد إستبعاد مجمع الإهلاك بنحو ٥٩٥,١٩١ مليون جنيه) ، وقد تبين بشأنها ما يلي :

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) في ٢٠٢٤/٣/٣١ ما يلي :

* **مبلغ نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه** قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها طبقاً للعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ حوالي ٤ فدان و١٤ قيراط و٢١ سهم ، وفقاً لخطاب الجمعية التعاونية الإنتاجية المؤرخ ٢٠٢٣/٢/٧ والذي تعهد فيه بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أسرع وقت ، وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٦ مليون جنيه في نفس تاريخ التعهد والمُقرر سدادها بعد التسجيل ، وحتى تاريخ نهاية الفحص في أبريل ٢٠٢٤ لم يتم الإنتهاء من تسجيل العقد النهائي والمُحرر في ٢٠٢٣/٢/٧.

لممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* **مبلغ نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه** قيمة أرض مجمع المخابز الآلية بينها والبالغ مساحتها ٥٣٨٤,٧٠ م٢ طبقاً للرفع المساحي الذي تم بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٥ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ وتم تحرير عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠ وبالتقدم للشهر العقاري بينها وبعد إستخراج شهادات القيود والمطابقة لأرقام قطع الأرض محل العقد تبين أن بعض هذه القطع غير مُسجل بملكية مجلس مدينة بنها.

- تضمنت إضافات الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/٣/٣١ بالخطأ مبلغ ٢٠٨,٧٦٥ ألف جنيه (آلات ومعدات) تحت مسمي ٢ منخل إسطواني كامل تم تصنيعهم بورش بنها بالقليوبية لمطحن كفر الدوار بالبحيرة طبقاً لمحضر التركيب والتشغيل في ٢٠٢٤/٣/٩ والمُعد بمعرفة قطاع البحيرة ، وصحتها مصروفات صيانة.
- ما زالت السيارة رقم (٦٤٧٨ ق.م.ب) نقل نصر ١٩٠ والمقطورة رقم (٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعة لقطاع القليوبية المُتحفظ عليهما بمركز نقطة شبراخيت منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ أثر حادث رقم ١٩٣٧٥ والتي ما زالت بحوزة جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة منذ ٢٠٢٣/٣/٣٠ رغم صدور عدة قرارات من النيابة العامة والمحامي العام بتسليمها للشركة وأخرها بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣.
- **بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ نحو ١٤,٩٧٢ مليون جنيه** متضمن مبلغ نحو ١٣,٤٧٨ مليون جنيه يتمثل في قيمة آلات ومعدات تم شرائها منذ عام ٢٠١٩ ولم تستخدم حتى تاريخه أبريل ٢٠٢٤ ، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل.

بلغ المخزون في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١١٣,٧٤١ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٤-٤) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " الخامات ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار تُقيم بإتباع طريقة المتوسط المتحرك " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والتى تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ".

لممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة بكمية حوالى ٢,١٢٠ ألف طن قمح أجنبى ٧٢% ، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالى ١١,٣٤٢ ألف طن من القمح الأجنبى ٨٧,٥% ، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والمطاحن والشون فى ٢٠٢٤/٣/٣١.

- ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات إكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات ، وقد بلغت كمية القمح المطحون (٨٧,٥% ، ٧٢%) بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى ١,٠٣٧ مليون طن خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ بما يعادل حوالى ١,٠١٣ مليون طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة الشركة – بفارق قدره حوالى ٢٤ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ١١ ألف طن فقط بفارق قدره ١٣ ألف طن ، هذا بخلاف كمية ٣٩,٣٠٠ طن مخلفات مباعة بصومعتي طنطا وكفر الشيخ لم نقف على طبيعتها.

ويتصل بما سبق من وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث أن متوسط أسعار البيع تراوح من ١,٠٦٥ ألف جنيه للطن إلى ٣,٨٥٤ ألف جنيه للطن بصوامع ومطاحن الشركة وبلغ متوسط أسعار بيع المخلفات بمطحن ٢٣ يوليو (مطحن لإنتاج الدقيق ٧٢%) نحو ٧,٤١٧ ألف جنيه للطن لبعض مبيعات الأتربة.

- عدم سلامة تقييم مخزون الإنتاج التام فى ٢٠٢٤/٣/٣١ حيث تم تقييم النخالة الحرة ٧٢% بمبلغ نحو ٧٢٧,٧٢٥ ألف جنيه وصحته نحو ٨١٦,٥٠٠ ألف جنيه بفارق قدره نحو ٨٨,٧٧٢ ألف جنيه وذلك لتقييمها بمبلغ ١٠,٢٥٠ ألف جنيه للطن رغم أن أخر سعر بيع طبقاً لبيانات ومستندات الشركة ١١,٥٠٠ ألف جنيه للطن إبتداءً من ٢٠٢٤/٣/١٦.

- بلغ مخزون إنتاج غير تام (ورش) في ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ نحو ٧٠٠,٣٧٦ ألف جنيه متضمن بالخطأ مبلغ نحو ٢٦٠ ألف جنيه (ما أمكن حصره منه) قيمة مصاريف صيانة.

- تضمن مخزن إنتاج تام (ورش) في ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ نحو ٦٠,٩٥٨ ألف جنيه قيمة أصناف تم تصنيعها منذ ديسمبر ٢٠١٧ للخطوط البلدي التى تم تكهينها.

- تضمنت الأرصدة المدينة الأخري في ٢٠٢٤/٣/٣١ المبالغ التالية :

* مبلغ نحو ١٥,٦١٨ مليون جنيه (قيمة الإيجار والعجوزات) مديونية على السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الاجتماعي بموجب العقد المؤرخ فى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبريل ٢٠١٢ تتمثل في القيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة من يونيه ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧ ، ورغم صدور أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة في هذا الأمر إلا أنه لم يتم تنفيذها حتى تاريخ نهاية الفحص في أبريل ٢٠٢٤.

* مبلغ نحو ٦٥٩ ألف جنيه مديونية على السيد/ أحمد إبراهيم النوبي مستأجر الفندق تمثل القيمة الإيجارية للفندق وبعض الأماكن بقاعة جاردينيا بلازا ونظراً لعدم قيام الشركة بتنفيذ بعض بنود التعاقد والخاصة بإستخراج تراخيص التشغيل وموافقة الحماية المدنية صدرت أحكام في غير صالح الشركة بإسترداد المستأجر لمبلغ نحو ٥٥٠ ألف جنيه يمثل القيمة الإيجارية وتعويض عن الفترة من ٢٠١٨/٨/١ حتى ٢٠١٩/٤/٣٠ وفسخ العقد وعدم أحقية الشركة في مبلغ نحو ٦٥٠ ألف جنيه يمثل مُستحقات الشركة عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى فبراير ٢٠٢٠ ، وقام السيد المذكور بإعلان الشركة بالصيغة التنفيذية للأحكام في الإستئناف بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٦.

- بلغت أرصدة الحسابات الجارية بالبنوك وهيئة البريد في ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ نحو ٦١١,٧١٨ مليون جنيه دون وجود دراسة تمويلية لتعظيم إيرادات الشركة.
- بلغ رصيد المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٣١٨,٠٧٤ مليون جنيه بعد تدعيمها بمبلغ ٩٣ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ وإستخدام مبلغ ١٣,٦٩٣ مليون جنيه ، ووفقاً للمُستندات المُقدمة لنا من الشركة فإن الإلتزامات المُحتملة والأصول المُحتملة تبلغ نحو ١٣٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٨٨,٠٧٤ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والإلتزامات المُحتملة والأصول المُحتملة وذلك وفقاً لما جاء تفصيلاً بتقريرنا رقم ٩٧ بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٩ حتى لا تمثل إحتياطي سري.
- عدم صحة حساب إهلاكات الأصول الثابتة لأغراض حساب الضريبة حيث تضمنت إستبعادات الأصول الثابتة (آلات ومعدات ، وسائل نقل ، عدد وأدوات) مبلغ نحو ١,٣٨١ مليون جنيه وصحته مبلغ نحو ١,٥٧٢ مليون جنيه ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٦) من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى تنص على أن " يقل الأساس (أساس الإهلاك) بما يوازى قيمة الإهلاك السنوى وقيمة بيع الأصول التي تم التصرف فيها وبقيمة التعويض الذى تم الحصول عليه نتيجة فقدها أو هلاكها خلال الفترة الضريبية ".

بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٥٤٧,٩٩٦ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٩٧٦,٠١٦ ألف جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٤/٣/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها الدائنة البالغة نحو ٥٠٨,١٤٤ مليون جنيه والمدينة البالغة نحو ٢٣٨,٠١٩ ألف جنيه ، علماً بأن أخر مطابقة تمت مع الهيئة كانت بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٨ على أرصدتها في ٢٠٢٣/١٢/٣١.
- تضمن حساب الموردين (الدائن) مبلغ نحو ١,٨٠٠ مليون جنيه تحت مسمي الموردين نقداً متضمن مبلغ نحو ١,٦٣٥ مليون جنيه قيمة أصناف ورد مشمولها ولم ترد الفواتير الخاصة بها.
- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات مبلغ نحو ٨١٧ ألف جنيه تحت مسمي مصلحة الضرائب (كسب عمل) وقد تم سداد مبلغ نحو ٥٠٢ ألف جنيه حتي ٢٠٢٤/٣/٣١ بفارق قدره ٣١٥ ألف جنيه.
- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة فى ٢٠٢٤/٣/٣١ والبالغة نحو ١٥,٦٩١ مليون جنيه ، وقد تم سداد مبلغ نحو ٦,٢٢٢ مليون جنيه المستحق عن شهر مارس ٢٠٢٤ فى أبريل ٢٠٢٤ بفارق قدره نحو ٩,٤٦٩ مليون جنيه.
- تضمن حساب تأمينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخري المبالغ التالية :

* نحو ١,١٥٨ مليون جنيه أرصدة متوقفة تخص مخابز منظومة الخبز الطباقي منذ عام ٢٠١٤.
* نحو مليون جنيه تأمينات للغير يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات.

- عدم قيام الشركة بحساب إنحرافات إستهلاك السولار عن الفترة من ٢٠٢٤/١/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ طبقاً للبيانات المُسلمة لنا من الشركة ، كما لم يتم تحميل الإستخدامات بقيمة إستهلاك السولار عن الفترة من ٣/٢٤ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١.
- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية بنحو ١٥,٥٠٠ مليون جنيه تتمثل في قيمة كهرباء ومياه وغاز.
- قيام الشركة بتخفيض مبلغ نحو ٢٨٨,٣٧٠ ألف جنيه من حساب الإستخدامات (خامات ومواد وقطع غيار – قطع غيار) بالخطأ يمثل الفرق بين المُعلي لحساب مصلحة الضرائب بالحسابات الدائنة للمصالح والهيئات (ضريبة قيمة مُضافة) والمُسدد الفعلي طبقاً للمدفوعة المُصدرة من موقع مصلحة الضرائب وعند تغيير المدفوعة وإخطار الشركة بها يتم رد المبلغ المطلوب مرة أخري

وتحميله على حساب الإستخدامات (خامات ومواد وقطع غيار – قطع غيار) وسداده لمصلحة الضرائب ومثال ذلك ما حدث بأمر الدفع رقم ٤٠ في ٢٠٢٤/٢/٢٨.

- تم تحميل حساب الأجور (مزايا عينية) بمبلغ ٥٠ ألف جنيه بقيد تسويات في ٢٠٢٣/١٠/٣١ مقابل حسابات دائنة أخري (اللجنة الرياضية) تحت مسمي دعم من الشركة إلى اللجنة الرياضية بناءً على مذكرة من قبل اللجنة الرياضية تم عرضها على السيد المهندس/ الرئيس التنفيذي للشركة.
- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالى والتى تبلغ نحو ٤,٩٤٥ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ، والكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.
- تضمنت الإيرادات فى ٢٠٢٤/٣/٣١ المبالغ التالية :

* نحو ١٧١,٦٦٢ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، ونحو ٦٨,٠٢٩ مليون جنيه خدمات مباعة منها (نحو ٦٥,٧٢٣ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة ، نحو ٢,٣٠٦ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبى) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٤/١/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.
* نحو ٥,٠٧٩ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ ضمن حساب خدمات مباعة ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

- تضمن التوجيه الوزاري رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢ بشأن أسس أسعار النخالة الخشنة وخليط الزوائد وتنظيم تداولها في المادة الثانية أن سعر بيع النخالة يشمل مبلغ ١٤٥ جنيه قيمة الفوارغ والتحميل للطن ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

* قيام الشركة بإعتبار مبلغ ١٤٥ جنيه بالكامل قيمة الفوارغ دون تحديد نصيب تحميل الطن من هذا المبلغ.
* تحملت الشركة لفروق أسعار بلغت نحو ٤٢٤,٤٤١ ألف جنيه خلال شهري فبراير ومارس ٢٠٢٤ نتيجة إرتفاع أسعار مواد التعبئة والتغليف مما يُشير إلى عدم تناسب مبلغ ١٤٥ جنيه للطن مع ما تتحمله الشركة فعلياً من مواد التعبئة والتغليف للطن.

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عدم سلامة قائمة التدفقات النقدية في ٢٠٢٤/٣/٣١ حيث تبين إدراج مبلغ نحو ١٠٧ مليون جنيه كمتمم حسابى بحساب أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة.
- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة بالعمل على تطوير نظام التكاليف المتبع بالشركة وضرورة دراسة أسباب خسائر الأنشطة والعمل على تلافيها ، إلا أنه بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون دون باقي عناصر النظام ونوصى بتطويره.
- عدم قيام قطاع التكاليف بالشركة بإعداد ميزان تكاليفي للأرصدة في ٢٠٢٤/٣/٣١ وذلك لمطابقة الأرصدة مع القوائم المالية.
- عدم وجود سجلات طرف إدارة مراقبة حساب المخازن لمراقبة إستخدامات القمح الأجنبي ٧٢% ملك الشركة حيث تلاحظ وجود دفتر يتم تسجيل الكميات الواردة والمُنصرفة من الأقماح الأجنبية ٧٢% دون تسجيل قيم تلك الكميات وذلك إكتفاءً بما يتم بقطاع الحسابات والمراجعة.
- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه.

الإستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها ومنها تكوين مخصصات بمبلغ ٩٣ مليون جنيه لا يقابلها أي إلتزام فلم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢٤ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :

- قيام الشركة بإمساك دفتر خاص بالجرد دون مراعاة متطلبات أحكام المواد أرقام (٢١ ، ٢٣ ، ٢٥) من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.
- قيام الشركة بإمساك دفتر ملخص الضريبة دون مراعاة متطلبات أحكام المادة رقم (١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

- قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩ لتعديل المادة رقم (٣) من النظام الأساسي لها بإضافة نشاط تقسيم الأراضي والبناء عليها لإستغلالها في الأنشطة الثقافية والإجتماعية والترفيهية والإستثمار العقارى والفندقي والسياحي والمولات التجارية والمناطق اللوجستية ، إلا أنه حتي تاريخه لم تقم الشركة بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقارى أو إستغلاله.
- مازال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الآخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل ومن أمثلة ذلك (مطحن سرس الليان القديم ، مطحن المعداوى بمنوف ، أرض مطحن قشعمي بدسوق ، شونة شبين القناطر).
- ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حكم لصالح الشركة.
- تضمن مخزون قطع غيار فى ٢٠٢٤/٣/٣١ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٥٥٢,٩١٩ ألف جنيه (طبقاً لحصر الشركة وبيانات الشركة المُسلمة لنا) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة من ضرورة العمل على سرعة الإستفادة والتصرف في ذلك المخزون.
- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩١/١٩٩٠ عبارة عن بواقى الحصص النقدية ، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ.
- عدم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ الأعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٨ وفقاً للتغيرات التى طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٤ مما يتطلب معه ضرورة تشكيل لجنة لإعادة دراسة المعدلات المعيارية لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة لقياس كفاءة أنشطة الشركة وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب ، فضلاً عن عدم قيام قطاع التكاليف بالشركة بقياس الإنحراف عن تلك المعدلات وعدم القيام بمقارنة تلك المعدلات بالفعليات لإتخاذ القرار المناسب بشأنها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوي الدولة ، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

تحريراً في ٢٠٢٤/٤/٢٠

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

(محاسب/ علي سيد علي) **(محاسب/ المعتز بالله محمد محمد)**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner